قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية منطقة عين سعف بمركز الخارجة بمحافظة الوادى الجديد البالغ مساحتها ٣٣٨ فدانًا و١١ سهمًا ، والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٥ ذى الحجة سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٥ يناير سنة ٢٠٠٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور

رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر» .

وإذ تقع منطقة عين سعف الأثرية شمال منطقة البجوات الأثرية بحوالى ثلاثة كيلومترات تقريبًا وسميت بهذا الاسم لوجود عين مياه قديمة بهذه المنطقة تسمى بهذا الاسم وتعتبر هذه المنطقة من المناطق الأثرية الهامة التى تضم أكثر من موقع أثرى منها :

١ - مدينة عين سعف ١

٢ - مدينة عين سعف ٢

٣ - مجموعة القلالى المنتشرة فى المنطقة .

٤ - أبراج المراقبة .

٥ - التلال الأثرية المنتشرة فى المنطقة .

اولا - مدينة عين سعف «١» :

عبارة عن مدينة سكنية تضم مجموعة من المنازل والحارات وكنيستين الأولى غطيت حوائطها بطبقة من الملاط الجيرى ويوجد عليها بعض النصوص القبطية كتبت بالمداد الأحمر والكنيسة الثانية تقع خلف الكنيسة الأولى وغطيت حوائطها بطبقة من الملاط الطينى .

ويحيط بالمدينة من الخارج سور مشيد من الطوب اللبن ، كما يوجد جنوب شرق هذه المدينة بقايا مبانى تأخذ الشكل شبه الدائرى ، كما يوجد مقابر محفورة فى الصخور المحيطة بالمنطقة من الجهات الثلاثة الشمال والجنوب والشرق ، كما يوجد أعلى سطح الهضبة المحيطة بالمدينة كثير من القلايات المشيدة من الطوب اللبن ومعظم مبانى هذه المدينة شيدت من الطوب اللبن وبعض الأحجار التى استخدمت فى أساسات المبانى ، كما يوجد آثار عين المياه القديمة التى كانت تستخدم فى هذه المنطقة وتقسيمات الأراضى الزراعية التى كانت تزرع حين ذلك .

ثانيا - مدينة عين سعف «٢» :

تقع شمال غرب مدينة عين سعف وهى عبارة عن مدينة سكنية يحيط بها سور خارجى ويضم بداخله بعض المنازل والحارات وكنيسة وبرج مراقبة ومعظم المبانى مشيدة من الطوب اللبن ومعظم المدينة من الجهة الشرقية مغطاة بالكثبان الرملية المتحركة فى هذه المنطقة ومعظمها مطموس المعالم ويحيط بالمدينة بعض التقسيمات لأراضى زراعية قديمة وقنوات الرى المستخدمة ، كما تنتشر بهذه الأراضى كثيراً من الشقوفات الفخارية التى ترجع إلى أكثر من عصر .

ثالثا - مجموعة القلالى :

توجد مجموعة كثيرة من القلالى منتشرة على امتداد الهضبة المحيطة بمنطقة عين سعف الأولى والثانية وشيدت هذه القلالى من الطوب اللبن وهى مختلفة الطرز المعمارية وتشبه إلى حد كبير الطرز المعمارية الموجودة بمنطقة البجوات الأثرية .

رابعا - أبراج المراقبة :

يوجد بهذه المنطقة برجان للمراقبة - الأول يقع غرب منطقة عين سعف « ٢ » وهو مربع التشييد يبلغ ارتفاعه ١١ متراً تقريبًا شيد من الطوب اللبن ، كما يوجد آثار سلم من الداخل يستخدم للصعود للأدوار العليا للبرج ، كما يوجد آثار تقسيمات لبعض الحجرات الداخلية للبرج ، وقد شيد هذا البرج فى هذا المكان لمراقبة درب الأربعين المار بهذه المنطقة ، أما الثانى فيقع شمال البرج الأول بمسافة خمسمائة متر تقريبًا وهو أقل منه فى الارتفاع ، كما يحيط به بعض الحجرات من الخارج وهو قريب لجبل الطير من الجهة الغربية .

خامساً - التلال الاثرية :

تعتبر هذه المنطقة أكثر المناطق انتشاراً للتلال الأثرية التى يظهر منها بقايا الجدران مشيدة من الطوب اللبن وهى منتشرة فى هذه المنطقة انتشاراً كبيراً ويغطى هذه التلال كميات كثيرة من الشقوفات الفخارية .

إن هذه المنطقة تتنوع فى عمارتها الموجودة بها حيث إنها تضم أكثر من نوع من العمارة فإنها تحتوى على عمارة مدنية ودينية وعسكرية ، كما أن المبانى لم تشيد فى فترة واحدة ، ولذا يرجع تاريخها إلى القرن الثانى الميلادى حتى القرن السابع الميلادى .

ونظراً لأهمية الموقع ، فقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية فى ٢٠٠٤/٧/١٤ على الضم للموقع المشار بعاليه إلى عداد الأراضى الأثرية والبالغ مساحتها ٣٣٨ فدانًا و ١١ سهمًا .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١٢/١٩

وزير الثقافة

فاروق حسنى